

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### اعتراضيات المحقق الاصفهاني تجاه الكفاية

1. وقد اعتبر بأن الاشتباه المصداقى يقع فيما لو لوحظت المصداقية لدى عملية الوضع فلو لاحظ الواضع مصداقية زيد للإنسان مثلاً ثم استعملهما كمفهومين منفردين لوقعت الغلطة والالتباس بين المفهوم والمصدق فلو ذكر لفظ زيد باعتباره معنى لمعاني الرجل لخلط عندئذ المفهوم بالمصدق، فعليه، إن أضراب الغرض والشأن والحادثة حيث إنها تعد حصةً وفرداً لمفهوم الشيء عرفاً لا موضوعة له، إلا أنه حيث لم تلحظ فيها المصداقية، فلا تعد مصداقاً لمفهوم الشيء وبالتالي إن هذه النماذج لا تُعد من موارد اشتباه المفهوم بالمصدق لعدم لاحظ المصداقية كما أنه لم تلحظ مصداقية الإنسان لحيوان، بل قد تمت ملاحظة نفس المفهوم بالحمل الأولى إذ إن لاحظ المصداقية في جمهرة غيرها من الكلمات مهملاً ولا بشرط من هذه الناحية.

ونجيب عنه بأنه لو كان قصد الأخوند أن بعض المفاهيم الآخر لحقّ وتمّ اعتراضه ولكنّه قد قصد بأن مصداقية الغرض قد اختلطت واحتلّت مع مفهوم الغرض فهاتان النقطتان قد امتنجا معاً وتسبيباً بالالتباس كما مثلّ الأخوند بـ: جاء زيد لأمر كذا، حيث إن الأمر قد جيئ لكي يشير إلى حصة من حصص الغرض ولها قد أضيف إلى كذا، بينما قد زعم المتوجه أنه استعمل في معنى الغرض، وبالتالي، إن هذه الإجابة هي رؤية الأخوند في المقام.

2. إن الفعل والحدث نظراً إلى أثره وفائدة قد أصبح مصداقاً للغرض فلولا بركة تلك الفائدة لما تعلق الأمر بذلك الفعل، إذن، تُعدّ الفائدة حصةً الغرض وطلب لا نفس الفعل. [1]

و نحن أيضاً قد رافقنا المحقق الاصفهاني في هذه الإشكالية.

3. إن إحصاء هذه المعاني في عداد ورديف الفعل والشأن غير سيد، نظير قوله سبحانه: فاتبعوا أمر فرعون و ما أمر فرعون برشيد. حيث إنه بمعنى الطلب المعروف لا الفعل العجيب والشأن، وكذلك الآية التالية: و لما جاء أمرنا. حيث إنه بمعنى القضاء الحتمي الإلهي لا التعجب.

و نحن أيضاً قد رافقنا المحقق الاصفهاني في هذه الإشكالية.

( و نكمل هذه المقالة بأن العبارات الواردة تجاه مادة الأمر ضمن القرآن الكريم تحظى بالأهمية البالغة نظير قوله سبحانه: أتى أمر الله فلا تستعجلوه، و كان أمر الله مفعولاً، حتى إذا جاء أمرنا و فار التنور، حيث إنه في كافتها بمعنى الإرادة الحتمية لا الفعل العجيب، فهذه الإشكالية تتوجهها أيضاً)

### نقاط كلام الكفاية

وفي نهاية المطاف قد أتى الأخوند حواره قائلاً: و بذلك ظهر ما في دعوى الفصول[2] من كون لفظ الأمر حقيقة في المعنيين الأوليين و لا يبعد دعوى كونه حقيقة في الطلب في الجملة و الشيء هذا بحسب العرف و اللغة.

ثم علق عليه المحقق الاصفهاني<sup>1</sup> بأن وضع مادة الأمر لمعنى الشيء غير صائب إذ:

1. إن كلمة الشيء تطلق على الأعيان والأفعال بلا محذور بينما لفظة الأمر لا تطلق على الأعيان الخارجية والجوابات ولها لا يقال: رأيت أمراً عجيباً لو رأى جسماً خارجياً.

2. إننا لم نعثر على مورد يطلق الشيء متعيناً على ذلك المورد بحيث لا يصح معنى آخر، كلا، و ذلك نظير: ألا إلى الله تشير الأمور. حيث إن الأمور ربما استعملت لمعانٍ آخر كالأشياء والحوادث والمشيئات لإمكان إرادة المصنوعات والمخلوقات منها، فإن الموجودات كلها تعد صنعاً و فعله تعالى باعتبارٍ ما و لهذا قد لوحظت الحداثية والفعالية فيه.

---

[1] و ننقضه بأن الأوامر الامتحانية والأفعال الاختبارية تنحصر فائدتها في نفس الفعل لا في نتاجه وأثره.

[2] الفصول/ 62، القول في الأمر.